التحرير الفلسطينية وبموافقة حكومة البلد العربي المضيف الذي يتعلق به الأمر :

١٠ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين يتناول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٠
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٨٢/٤١ ـ دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد حق كل بلد في تقرير أهدافه ، وفي السعي لتنفيذ خططه الإنمائية ، وفي تدعيم القطاعين العام والخاص لاقتصاده ، وفي تعزيز تنمية موارده البشرية ، وفقاً لما يختاره من نظام وأولويات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تسلّم بمسؤولية المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، في أن يعمل ويشجع على إيجاد بيئة اقتصادية دولية عادلة تدعم تنمية البلدان النامية ، في ضوء أهداف وغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث[٣٤] ،

وإذ تسلّم أيضاً بمسؤولية ودور كل حكومة في تعزيز التنمية وفي تهيئة بيئة مواتية لتحقيقها ،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٣٧/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ المتعلق بدور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، وكذلك قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ المتعلق بالإدارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية و ٧٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ المتعلق بتنمية الموارد البشرية ،

وإذ تلاحظ أن منظمي المشاريع الوطنيين يمكنهم القيام بدور إيجابي وحاسم في تعبئة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ،

وإذ تدرك أن كثيراً من البلدان تسعى حثيثاً إلى تشجيع وتعزيز وتحسين فعالية منظمي المشاريع الوطنيين في توسيع وتحديث القدرات الإنتاجية ، لاسيما عن طريق زيادة الإنتاجية والقدرات التكنولوجية ، وفي الإسهام بشكل عام في عملية التنمية ،

وإذ تضع في اعتبارها أن تشجيع منظمي المشاريع الوطنيين ، والنهوض بهم يحتاج إلى عملية دينامية لتكوين رأس المال في البلدان النامية ، وهي عملية تتعلق أيضاً بالموارد المالية والتقنية وبزيادة الفرص المتاحة لهذه البلدان للوصول إلى الأسواق ،

وإذ تسلّم بأن البشر هم القوة الدافعة والملهمة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ،

١ ـ **تدعو** الأمين العام والأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، مثل اللجان الإقليمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومركز التجارة الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والبنك الدولي ، وكذلك مصارف التنمية الإقليمية ، إلى القيام في نطاق ولاياتهم وبرامجهم وأولوياتهم الحالية بما يلي :

(أ) مواصلة تقديم الدعم ، من خلال سبل عدة منها مشاريع التعاون التقني ، للجهود التي تبذلها الدول في تشجيع منظمي المشاريع الوطنيين في القطاع الخاص أو العام أو في غيرهما وفقاً للقوانين والأولويات والأنظمة الوطنية ؛

(ب) تيسير التبادل العملي للمعلومات والخبرات بين جميع البلدان فيما يتعلق بدور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية ؛

٢ ـ **ترجو** من الأمين العام دراسة التدابير التي ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز إسهام منظمي المشاريع الوطنيين في القطاعين الخاص والعام على السواء، في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، استناداً إلى العمل الذي يجري القيام به بالفعل في منظومة الأمم المتحدة ، ومع مراعاة تفادي الازدواجية في الجهود والتكاليف ، وأن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

الجلسة العامة ١٠٠
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٨٣/٤١ ـ جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والمتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

---

(٣٤) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق .